

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 23/3301/2016

22 يناير/كانون الثاني 2016

المملكة العربية السعودية: العام الأول من حكم الملك سلمان بن عبد العزيز كان عاماً أسود لحقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية إن العام الأول من حكم الملك سلمان بن عبد العزيز شهد تدهوراً ملحوظاً في سجل السعودية في مجال حقوق الإنسان. جاء ذلك عشية ذكرى مرور سنة على اعتلائه العرش في 23 يناير/كانون الثاني 2015.

وبالرغم من التحسينات المحدودة في مجال حقوق المرأة، فقد واصلت السلطات السعودية حملتها المستمرة بلا هوادة على جميع أشكال المعارضة، وذلك عن طريق إجراءات شتى، من بينها سجن بعض منتقدي السلطات بعد محاكمات فادحة الجور أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وكثيراً ما يكون ذلك بناء على اتهامات ملفقة بالإرهاب؛ وتزايد استخدام عقوبة الإعدام؛ ومواصلة الممارسات التي تنطوي على التمييز ضد الأقلية الشيعية في البلاد. كما ارتكب جيش المملكة مراراً انتهاكات لقوانين الحرب خلال حملته العسكرية في اليمن.

وما زال عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمعارضين السلميين خلف القضبان بعد أن زُج بهم في السجون خلال السنوات الماضية. ومن بين هؤلاء المدوّن رائف بدوي ومحاميه وليد أبو الخير، وهو أول داعية لحقوق الإنسان يصدر ضده حكم بعد محاكمة جائزة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، الساري في السعودية منذ فبراير/شباط 2014. وقد سُجن عشرات آخرون بموجب هذا القانون في عام 2015، ومن بينهم د. عبد الكريم الخضير ود. عبد الرحمن الحميد، وهما من المدافعين عن حقوق الإنسان ومن مؤسسي "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، وهي جمعية مستقلة صدر حكم بحلها، بعد محاكمات جائزة أيضاً. وما زال معظم مؤسسي الجمعية الآخرين في السجن.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على الكاتب المرموق د. زهير كتبي بالسجن أربع سنوات، يعقبها منعه من السفر خارج البلاد لمدة خمس سنوات، وبغرامة قدرها 100 ألف ريال سعودي (حوالي 26.600 دولار أمريكي)، بالإضافة إلى منعه من الكتابة ومن الظهور في وسائل الإعلام لمدة 15 سنة. كما أمرته المحكمة بحذف حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، وقضت بوقف تنفيذ حكم السجن لمدة سنتين، من السنوات الأربع، بسبب سوء حالته الصحية، ولكنها أشارت إلى أن العقوبة قد تُفرض مرة أخرى إذا ما عاود "الإساءة".

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، صدر حكم بالإعدام على أشرف فياض، وهو شاعر وفنان تشكيلي فلسطيني ولدَ ويقوم في السعودية ويبلغ من العمر 35 عاماً، وذلك بتهمة الإلحاد بعد أن اتهمته السلطات بالتشكيك في العقيدة ونشر أفكار إلحادية من خلال شعره.

كما لجأت السلطات إلى ترهيب ومضايقة بعض النشطاء بطرق شتى، من بينها استدعاؤهم للتحقيق وتهديدهم بتحريك دعاوى قضائية ضدهم. ففي يناير/كانون الثاني 2016، قُبض على سمر بدوي، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنسان وشقيقة رائف بدوي وزوجة سابقة لمحاميه وليد أبو الخير، حيث احتُجزت لمدة يوم، وذلك في جانب منه على الأقل بسبب ما زُعم عن دورها في إنشاء حساب على موقع "تويتر" يدعو إلى إطلاق سراح وليد أبو الخير.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أقرت السلطات السعودية قانوناً بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، يتسم بأنه ذو طابع قمعي أكبر من مشروع قانون سابق وافق عليه مجلس الشورى قبل أكثر من سبع سنوات، ولكنه لم يُنفذ. وعلى عكس مشروع القانون السابق، فقد خلا قانون الجمعيات الحالي من أي ذكر "لحقوق الإنسان"، كما وسَّع من نطاق السلطات التقديرية لوزارة الشؤون الاجتماعية، بما في ذلك الامتناع عن منح تراخيص للجمعيات الجديدة أو حلها إذا ما رأت الوزارة أنها "تضر بالوحدة الوطنية". وعلى مدار العام، واصلت السلطات حظر الجمعيات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومعاقبة مؤسسيها بأحكام بالسجن لمدد طويلة بتهمة إنشاء "جمعيات غير مرخصة". وما زالت جميع أشكال التجمعات العامة، بما في ذلك المظاهرات السلمية، محظورة بموجب أمر أصدرته وزارة الداخلية في عام 2011.

وفي غضون السنة الأولى من حكم الملك سلمان بن عبد العزيز، نقّدت السلطات السعودية أكبر عدد من الإعدامات خلال 12 شهراً على مدى عقدين، بما في ذلك إعدام 47 شخصاً في يوم واحد، هو يوم 2 يناير/كانون الثاني 2016. وقد أعدم ما يزيد عن 151 شخصاً خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني، وقد أدين نصفهم تقريباً بجرائم لا ينبغي المعاقبة عليها بالإعدام وفقاً للقانون الدولي. وقد صدر حكم

الإعدام على بعضهم ونُفذ الحكم إثر محاكمات فادحة الجور أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة، ومن هؤلاء رجل الدين الشيعي البارز الشيخ نمر النمر.

وقد استندت المحكمة الجزائرية المتخصصة إلى "اعترافات" انتزعت بالتعذيب لتأييد أحكام بالإعدام جناة أحداث. ومن هؤلاء علي النمر، ابن شقيق الشيخ نمر النمر، وزميلاه داوود المرهون وعبد الله الزاهر، وهما من النشطاء الشيعة، وكان الثلاثة دون سن الثامنة عشرة عندما قُبض عليهم. وقد واجه الثلاثة محاكمات فادحة الجور، وكان الأساس الوحيد الذي استندت عليه أحكام الإعدام الصادرة ضدهم، والتي تأيدت في تاريخ غير معلوم في عام 2015، هو "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب، على حد قولهم. وقد رفضت المحكمة التحقيق فيما ادعوه من تعرضهم للتعذيب. ولا يزال الثلاثة عرضة لخطر الإعدام الوشيك.

كما واصلت المحاكم فرض عقوبات قاسية ولا إنسانية، مثل الجلد، كعقوبات إضافية بالنسبة لبعض الجرائم، بالرغم من أن مثل هذه العقوبات محظورة تماماً بموجب القانون الدولي. ففي نوفمبر/تشرين الثاني، أيدت محكمة في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية الحكم الصادر ضد داعية حقوق الإنسان البارز مخلف بن دهام الشمري بالسجن سنتين والجلد 200 جلدة بتهمة "إثارة الرأي العام... [عن طريق] مجالسته للشيعة" و"مخالفة التعليمات الصادرة من ولاية الأمر" من خلال عقد اجتماع خاص ونشر تغريدات على موقع "تويتر".

وفي مارس/آذار 2015، بدأ التحالف العسكري بقيادة السعودية حملة عسكرية على مناطق في اليمن تسيطر عليها جماعة الحوثيين المسلحة وقوات حليفة لها. وأدت الضربات الجوية التي شنها التحالف إلى مقتل وإصابة آلاف المدنيين، وتدمير منازل مدنيين ومرافق أساسية مدنية، من بينها مستشفيات ومدارس وأسواق ومصانع، بالإضافة إلى سيارات كانت تنقل مدنيين ومساعدات إنسانية. وقد شكلت بعض الهجمات انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ويحتمل أن تكون جرائم حرب. ومن جهة أخرى، أدت الحملة العسكرية، بالإضافة إلى الحصار المفروض بحراً وجواً، إلى مزيد من التدهور للوضع الإنساني، السيء أصلاً، في اليمن.

ويُذكر أن بعض الأسلحة التي استخدمتها قوات التحالف بقيادة السعودية في شن هجمات غير قانونية في اليمن، وأسفرت عن قتل مدنيين وتدمير منشآت مدنية، كانت أسلحة مُصنَّعة أو مُصمَّمة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبالإضافة إلى تسليح السعودية وغيرها من الدول المشاركة في التحالف، فقد قدمت حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دعماً في مجال النقل والإمداد وفي مجال الاستخبارات.

وبالرغم من المكاسب المتواضعة في مجال حقوق المرأة، والمتمثلة في السماح للمرأة بالترشح والتصويت في الانتخابات البلدية الثالثة، فما زالت المرأة تعاني من التمييز في القانون وفي الواقع الفعلي، كما تفتقر إلى الحماية الكافية من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. وبالرغم من اعتماد قانون يجرم العنف الأسري في عام 2013، فإنه لم يُنفذ في الواقع حتى الآن.

وما برح أبناء الأقلية الشيعية في السعودية يواجهون التمييز المترسخ الذي يحد من سُبُل حصولهم على الخدمات الحكومية وعلى الوظائف. وقد تعرّض بعض الزعماء والنشطاء الشيعة للاعتقال والسجن وحُكم عليهم بالإعدام، بل وأعدم بعضهم، مثل الشيخ نمر النمر وثلاثة آخرين. وفي يناير/كانون الثاني 2015، أيدت دائرة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة الحكم الصادر في أغسطس/آب 2014 ضد رجل الدين الشيعي البارز توفيق جابر إبراهيم العامر بالسجن ثماني سنوات يعقبها منعه من السفر إلى الخارج لمدة 10 سنوات، وذلك لاتهامه بإلقاء خطب دينية اعتُبر أنها تتضمن التحريض على الفتنة الطائفية، والقذح والذم بالنظام الحاكم، والسخرية من علماء الدين، وعصيان ولي الأمر، والدعوة إلى التغيير.

وعلى مدار العام، كانت مشاركة السعودية في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وفي هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان، والرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مشاركة قاصرة كثيراً عن الوفاء بأرقى المعايير التي ينبغي عليها التمسك بها باعتبارها من الدول الأعضاء في المجلس، وهو موقع تشغله منذ عام 2013. ففي سبتمبر/أيلول 2015، أعاققت السلطات السعودية مشروع قرار من مجلس حقوق الإنسان يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل بمعرفة الأمم المتحدة فيما زُعم من انتهاكات في اليمن. كما تقاعست السلطات عن الرد على الرأي الذي اعتمد في الشهر نفسه من "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة، والداعي للإفراج فوراً عن تسعة من النشطاء البارزين، بعدما توصل "الفريق العامل" إلى أنهم محتجزون ومحرومون من حريتهم بشكل تعسفي. وقد سبق للسلطات أن امتنعت عن الرد على طلب من "الفريق العامل"، في سبتمبر/أيلول 2014، بتزويده بمعلومات عن وضع ثمانية من النشطاء التسعة.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى الملك سلمان بن عبد العزيز، في 5 فبراير/شباط 2015، تضمنت بواعث قلق المنظمة بالإضافة إلى توصيات لمعالجة سجل السعودية في مجال حقوق الإنسان، إلا إنها لم تتلق أي رد حتى الآن. وما زالت المنظمة ممنوعة من دخول السعودية لإجراء بحوث عن أوضاع حقوق الإنسان، وتعرض بعض النشطاء السعوديين الذين اتصلوا بالمنظمة لعقوبات من جراء ذلك. وبدلاً من معالجة الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان في البلاد، فقد دأبت السلطات

عموماً على رفض الانتقادات الموجهة إليها، ورفض المخاوف المثارة بشأن سجن المعارضين وتطبيق عقوبة الإعدام، واعتبرتها تدخلاً في شؤون القضاء السعودي، وشنت حملة دعائية إعلامية من أجل "تصحيح" صورة السعودية في الإعلام الدولي.

وثيقة للتداول العام

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمركز الإعلامي لمنظمة العفو الدولية، في لندن بالمملكة المتحدة

الهاتف: +44 20 7413 5566 أو +44 (0)77 7847 2126

البريد الإلكتروني: press@amnesty.org

تويتر: [@amnestypress](https://twitter.com/amnestypress)

International Secretariat, Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW, UK